

أهمية المشاريع الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل النهوض بها في العراق

د. نشأت مجيد حسن الوندائي
هيئة التعليم التقني / المعهد التقني الدور

المستخلص:

حاول هذا البحث دراسة المشروعات الصغيرة و المتوسطة من حيث تعريفها وخصائصها ودورها في التنمية الاقتصادية، وكذلك عرض بعض التجارب الناجحة للدول الأجنبية في هذا المجال، و تطرقت هذه الدراسة لواقع المشاريع الصغيرة و المتوسطة في العراق وكيفية تنشيط هذه المشاريع لأهميتها البالغة في دفع النشاط الاقتصادي و احتواء الآثار السلبية الناجمة عن ارتفاع معدلات البطالة.

Abstract :

This study tries to study small and medium projects in terms of their definition and characteristics and their role in economic development, as well as presenting some of the successful experiences of foreign countries in this field. The study also examines the reality of small and medium projects in Iraq and how to activate these projects because of their importance in economic progress and in limiting the negative effects of high rates of unemployment .

المقدمة :

بدأت المشاريع الصغيرة و المتوسطة تستقطب اهتماما كبيرا من قبل الاقتصاديين في مختلف أنحاء العالم بعدما تبين بوضوح الدور الرئيس التي أصبحت تلعبه في دفع النشاط الاقتصادي سواء في البلدان الغربية المتقدمة أو تلك التي تشهد تنمية مستدامة كدول جنوب شرق آسيا و الصين و الهند ، إضافة إلى البلدان النامية. فقد قامت هذه المشاريع بدور كبير و رئيس في توفير فرص العمل للعاطلين ، إضافة إلى مساهمتها في توفير السلع و الخدمات الأساسية التي يحتاجها المجتمع ، وعلى وجه الخصوص الشريحة الواسعة من ذوي الدخل المحدود . وكذلك ساهمت هذه المشاريع مساهمة إيجابية جلية في ارتفاع إجمالي القيمة المضافة في القطاع الصناعي من خلال تزايد نسب مساهمتها في تلك القيمة في العديد من الدول التي تولي اهتماما خاصا بهذه المشاريع ، في حين لعبت المشاريع الصغيرة و المتوسطة دورا كبيرا في تنمية الصادرات لبلدان متقدمة من خلال تهيئة السلع الوسيطة التي تحتاجها المشاريع الكبيرة والتي كانت مجبرة على استيرادها من الخارج . وقد كان لدور هذه المشاريع و انتشارها الواسع في العديد من دول العالم و على الأخص في الدول التي باتت تحقق قفزات مهمة في النمو الاقتصادي و غيرها من الدول النامية تأثيرا إيجابيا في تحقيق نسب معقولة من التوازن الجغرافي لعملية التنمية ، حيث تتركز عادة الصناعات الكبيرة في مناطق و مدن معينة تتمتع بمزايا تجذب إليها رؤوس الأموال الوطنية و الأجنبية ، في حين ان مناطق جغرافية واسعة تكون بعيدة عن مراكز التوطن للمشاريع الكبيرة و بالتالي فان ذلك يتسبب بخلل في التوازن التنموي الجغرافي وما يتسبب عن ذلك من آثار اقتصادية و اجتماعية خطيرة . وبالإشارة إلى العراق فان الواقع الاقتصادي الحالي وما تفرضه الظروف الموضوعية المحيطة استوجب البحث الجدي في إقامة المشاريع الصغيرة و المتوسطة و ضرورة توفير مستلزمات نجاحها من خلال توسيع دائرة البحث في المؤسسات المختلفة لبيان أهمية و دور هذه المشاريع و دراسة سبل توفير الحوافز التشجيعية المناسبة لجذب رؤوس الأموال لمثل هذه المشاريع ، و إيجاد بيئة حاضنة لها من حيث إصدار التشريعات الخاصة بها و تسهيل أمور تمويلها و إدارتها و تسويق منتجاتها .

مشكلة البحث :

على الرغم مما شهدته العقود الأربعة الماضية من ازدياد لأهمية المشاريع الصغيرة و المتوسطة في البلدان المتقدمة و النامية على حد سواء في ضوء مساهمتها الكبيرة في التشغيل و في دفع دورة الإنتاج و تحقيق التنمية المتوازنة ، إلا ان دور هذه المشاريع في العراق لازال محدودا نتيجة العقبات التي اعترضت عملها و التوسع في نشاطها .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى توضيح دور و أهمية المشاريع الصغيرة و المتوسطة في العديد من بلدان العالم ، وكذلك التعرف على الآليات التي تم استخدامها في بعض البلدان الأجنبية و التي ساهمت في إنجاح تجاربها ، وإمكانية الاستفادة من هذه التجارب والآليات للنهوض بواقع تلك المشاريع في العراق .

فرضية البحث :

يقوم البحث على فرضية مفادها أن الاهتمام بالمشاريع الصغيرة و المتوسطة يساهم مساهمة كبيرة في التنمية الاقتصادية ، وفي حالة العراق هو مطلب أساس لاعادة الحياة للنشاط الاقتصادي المتردي ، والتخفيف من الآثار الاجتماعية السيئة لارتفاع معدلات البطالة فيه .

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من حيث تناوله موضوع الاهتمام بإقامة وتفعيل دور هذه المشاريع في العراق ، حيث انه لم يحظى بالاهتمام الذي يفترض أن يناله وعلى الأخص في المرحلة الحالية المتمم بضعف النشاط الاقتصادي في القطر ، إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات قياسية ، وتوجه السياسة الاقتصادية فيه نحو الاقتصاد الحر بخطى متسارعة .

المبحث الأول :

إشكالية تعريف المشاريع الصغيرة و المتوسطة ، و أهميتها ودورها في التنمية الاقتصادية
أولا : الخلفية الفكرية الاقتصادية للمشاريع الصغيرة و المتوسطة

لم يبرز الاهتمام بالمشاريع الصغيرة و المتوسطة إلا مع بدايات العقد السابع من القرن الماضي ، حيث تصدى عدد من الاقتصاديين أمثال (Kilby, 1971) ، (Waite, 1973) ، (Echene, 1974) . وغيرهم على دراسة هذا النوع من المشاريع ، في حين بدأت المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي بتمويل الدراسات الخاصة بالموضوع في مختلف المؤسسات البحثية العلمية و الجامعات المتخصصة ، وذلك في محاولة لصياغة نظرية اقتصادية متكاملة حول المشاريع الصغيرة و المتوسطة .

ويتبين من خلال تطور الفكر الاقتصادي ان رواد الفكر الكلاسيكي القديم أهملوا دراسة حجم المشاريع القائمة ، و انصب جل اهتماماتهم و طروحاتهم على مسائل توازنات السوق ، ومسائل التخصص ، و القضايا المتعلقة بمشاكل التجارة الدولية ، ولعل من مبررات هذا التوجه كون اغلب المشاريع في تلك الحقبة متجانسة (Homogeneous) إلى حد ما ، في حين ان المواضيع الأكثر أهمية في عهدهم كانت تتركز على المسائل المتعلقة بالسوق و التوازنات لعلاج الأزمات الاقتصادية ، وبالتالي فان مسألة أساليب إدارة المشاريع و استراتيجياتها اعتبرت من المواضيع الهامشية ، على الرغم من أن المتتبع يمكن أن يتلمس الطروحات غير المتعمقة للرواد أمثال آدم سميث و كانتيلون وغيرهم حول إدارة المشاريع من خلال التفريق بين دور المفاوض و الإداري ، وهذا التهميش استمر حتى بداية السبعينات من القرن الماضي حيث برز الاهتمام بالمشاريع الصغيرة و المتوسطة ، وتغيرت نظرة الاقتصاديين لهذا الصنف من المشاريع حيث أصبحت مثار اهتمامهم و تحليلاتهم ، وبدأت الدراسات الأولى في تبيان أسباب الانتشار الواسع لهذه المشاريع في كل أرجاء العالم ، ويمكن إجمال أهم هذه الأسباب بالنقاط الآتية : - (Thorsten , 2003 : 3)

1 – التقسيم الحاصل في الأسواق (Market Segmentation) و الناتج عن ارتفاع دخل الفرد ، وعن تنوع نمط الاستهلاك الفردي ، حيث ساهم هذا التقسيم على ظهور نمط إنتاج بكميات صغيرة عوضا عن إنتاج الكميات الكبيرة ذات الخصائص الموحدة ، وهو ما يمكن أن تقوم به المشاريع الصغيرة و المتوسطة ، فالمشروعات الكبيرة غالبا ما تستعين بالمشاريع الصغيرة و المتوسطة حيث تحاول عقد شراكة معها للحصول على بعض الخدمات أو بعض أجزاء من الموارد الضرورية كمحاولة منها للحد من عدم التيقن ، وان مثل هذا النمط كان سببا لخلق ربع المشاريع الصغيرة و المتوسطة في ميدان الصناعات التحويلية في بلد مثل فرنسا .

2- أزمات البطالة التي عرفها العالم منذ السبعينات ، فتفاقم هذه المشكلة حثت العديد من الأيدي العاملة على الاعتماد على النفس ، و تأسيس المشاريع الصغيرة و المتوسطة عن طريق الشباب و حاملي الشهادات العليا خاصة .

3 – نمو و تطور التكنولوجيات الحديثة و المعتمدة على الإعلامية ، وبما أن المشاريع الصغيرة و المتوسطة تتمتع بمرونة كبيرة في الإنتاج من ناحية الكم و النوع ، فهي أقدر على تلبية متطلبات الملائمة من المشاريع الكبيرة .

4 – أثبتت الدراسات الحديثة أن نظرية السعة (Economic scale) محل نقد كبير ، فاتساع الشركة و كبرها يتسبب في تفاقم تكاليف الإدارة و الإنتاج ، في حين ان مرونة المشاريع الصغيرة و المتوسطة وقدرتها على التحكم في كلف الإنتاج مثل كلفة الرقابة Control Cost ، وكلفة الإمكانات Capacity Cost ، وكلفة إعادة الاتجاه Switching Cost ، وكلفة التغيير Adjustment Cost ، وكلفة الحجم Size Cost ، جعلت المؤسسات الكبيرة غالبا ما تعتمد على المشاريع الصغيرة و المتوسطة في إنتاج العديد من حاجياتها السلعية و الخدمية .

5 – تحرير الكثير من الاقتصادات ، الأمر الذي حد من حواجز دخول الشركات الصغرى للأسواق و قلص من العوائق المانعة لنشر المشاريع الصغيرة و المتوسطة و اتساع رقعة نشاطها ، إضافة إلى التغيير الحاصل في دور الدولة الاقتصادي في أنحاء واسعة من العالم و تشجيع الحكومات للقطاع الخاص وتقديم الإعانات المالية و الإعفاءات الضريبية لهذه المشاريع و التي كانت متجهة من قبل إلى الشركات الكبيرة .

ثانيا : ماهية المشاريع الصغيرة و المتوسطة

على الرغم من الاهتمام الكبير الذي باتت توليه الجهات الدولية وكثرة الأبحاث الاقتصادية المتعلقة بالمشاريع الصغيرة و المتوسطة ، إلا أن هناك اختلاف كبير في أنحاء العالم على تعريف موحد وذلك بسبب اختلاف المعايير المستخدمة من

جهة، والتباين الكبير في المعطيات الاقتصادية التي تستند إليه هذه المعايير من جهة أخرى حيث تتباين البلدان وفقاً لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية، ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة، والكثافة السكانية ودرجة تأهيلها، والمستوى العام للأجور والدخل، وحتى ان التعريف المستخدم لمعيار معين يختلف من بلد لآخر نظراً للتباين الكبير في حجم والأدوار الاقتصادية لهذه المشاريع في اقتصادات بلدان العالم المختلفة من خلال اختلاف أنماط نموها ووزن التوظيف والمتطلبات المالية. إلا انه يوجد اتفاق على المعايير التي يمكن على أساسها تعريف الأحجام المختلفة للمشروعات ومن ابرز هذه المعايير الآتي: (شيجا، 2001: 88)

1- عدد العاملين: ويمثل أبسط المعايير المتبعة للتعريف، وأكثرها شيوعاً لسهولة القياس والمقارنة في الإحصاءات الصناعية، غير ان من عيوب هذا المعيار اختلافه من دولة لأخرى، فضلاً عن انه لا يأخذ بنظر الاعتبار التفاوت التكنولوجي المستخدم في الإنتاج.

2- حجم الاستثمار: يعد راس المال المستثمر معياراً أساسياً في العديد من الدول والتي تروم التمييز بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين المشروعات الكبيرة، على اعتبار ان حجم الاستثمار يعطي صورة جلية عن حجم النشاط كمي.

3- قيمة المبيعات السنوية: وهي أحد المعايير التي تميز المشروعات من حيث حجم النشاط وقدرته التنافسية في الأسواق. وحسب المؤسسات الدولية فان البنك الدولي يعرف المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشاريع التي يعمل بها حتى (50) عاملاً، وأجمالي الأصول والمبيعات حتى (3) مليون دولار، أما المشروعات المتوسطة فهي التي يعمل فيها حتى (300) عاملاً، وأجمالي الأصول والمبيعات حتى (10) مليون دولار، في حين ان منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) ميزت في تعريفها لمثل هذه المشاريع بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، ففي البلدان النامية يعتبر المشروع صغيراً عندما يعمل فيه (5-19) عاملاً، أما في البلدان المتقدمة فيعتبر المشروع صغيراً عندما يعمل فيه (1-99) عاملاً. (البنك الأهلي المصري، 2005: 79)

أما الاتحاد الأوروبي فقد عرف المشروع الصغير بأنه المشروع الذي يعمل فيه (10-99) عاملاً، أما المشروع المتوسط فهو الذي يعمل فيه (100-499) عاملاً. (المهدي، 1988: 57)

وفي البلدان العربية هناك أيضاً اختلاف كبير في تعريف هذه المشاريع، نظراً لاختلاف حجم الاقتصاد وحجم القوة العاملة بين البلدان العربية، فقد عرف اجتماع الخبراء العرب المختصين والذي انعقد عام 1993 المشاريع الصغيرة بتلك التي عدد عمالها بين (6-15) عاملاً ورأس مالها لا يتجاوز (15) ألف دولار، أما المشاريع المتوسطة فهي تلك التي تستخدم من (15-25) عاملاً ورأس مالها يتراوح بين (15-25) حيث يلاحظ من التعريف الأخذ بمعيار عدد العمال وحجم الاستثمار.

وفي دول مجلس التعاون الخليجي والتي تعتبر أعضائها بشكل عام ذات اقتصادات صغيرة وذات قوة عاملة ضئيلة، فان تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة يأخذ بمعيار حجم الاستثمار، فالمشروع الصغير يعرف بأنه المشروع الذي يبلغ حجم الاستثمار فيه اقل من (2) مليون دولار، وأما المشروع المتوسط فهو الذي يبلغ حجم الاستثمار فيه ما بين (2-6) مليون دولار. (شيجا، 2001: 82)

ثالثاً: أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية

ركزت البحوث التي قام بها العديد من الاقتصاديين في أنحاء متفرقة من العالم على إبراز أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي ودوره في دفع التنمية الاقتصادية، وقد ذكر الباحثون في دراساتهم العديد من النقاط التي تشير إلى تزايد الأهمية لمثل هذه المشروعات والتي يمكن إجمال ما تم التوصل إليه في الأمور التالية:-

1- توصلت الأبحاث إلى ان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في مسألة التطور التكنولوجي وفي الابتكار والتجديد (Innovation) فالدراسات الميدانية في العديد من بلدان العالم قد أكدت على ان أكثر من (55%) من المشاريع الصغيرة والمتوسطة تقوم بالتجديد والإبداع سواء في البضاعة أو في وسائل الإنتاج، ولو كان ذلك بطريقة تلقائية ومن قبيل الابتكار الجزئي والبسيط، ومن بين تلك الشركات ما لا يقل عن (10%) كانت ابتكاراتها جذرية (radical Innovation)، وقد غيرت هذه الدراسات القنوات السابقة والمتمثلة بان الشركات الكبيرة هي وحدها القادرة على المساهمة في عمليات الابتكار والإبداع التكنولوجي، وقد عزا كل من بونن (Bonin, 1988) وروثويل (Rothwell, 1989) ذلك إلى ان قلة الموارد المالية والإمكانيات المادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تجعلها غير قادرة على اقتناء الآلات الحديثة ذات الجودة والدقة العالية والمرتفعة التكلفة دفعت هذه المشاريع للسعي إلى شتى الأنواع من التجديد سواء في إدارة العمالة أو عمليات صيانة عناصر الإنتاج. (قويعة، 1997: 43)

2- توصل بعض الباحثين أمثال ريكس (Reix, 1979) وكيبرت (Kibert, 1989) انه نتيجة لسرعة التغييرات الاقتصادية الحاصلة محلياً وإقليمياً ودولياً، ولكثرة الصعوبات التي تواجه سبيل المشاريع الكبيرة فانها أصبحت في اغلب الأحيان تعتمد على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في توفير المستلزمات الضرورية لاستمرارية إنتاجها بالشكل المخطط له، وبما ان المؤسسات الكبيرة غير قادرة على التكيف مع التغييرات السريعة التي ترتبط على الأخص بأذواق وتفضيلات المستهلكين، فان المشاريع الصغيرة والمتوسطة ونظراً للاتصال الشخصي المباشر بين أصحابها والمستهلكين، وتمتعها بالمرونة اللازمة، فإنها قادرة على الإيفاء بهذه المتطلبات بشكل افضل من المؤسسات الكبيرة. (قويعة، 1997: 44)

3- أثبتت الدراسات وجود علاقة طردية بين زيادة عدد المشاريع الصغيرة و المتوسطة وبين التطور المؤسسي في العديد من البلدان التي شملت هذه الدراسات ، وكذلك تساهم هذه المشاريع في تنويع الهيكل الاقتصادي من خلال نشاطاتها المتعددة و المتباينة ، كما تساعد هذه المشروعات على تغيير الهيكل السوقي من خلال تخفيف حدة التركيز وزيادة درجة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية و الخدمية ، وتوطين التقنية الحديثة و توسيع القاعدة الإنتاجية ، وتعزيز القدرة التصديرية .

(Waite, 1973 : 82)

4- بينت الدراسات على أهمية المشاريع الصغيرة و المتوسطة في جذب الاستثمارات الأجنبية و الانفتاح على حلقات تكنولوجية مهمة تساهم في دفع النشاط الاقتصادي ، ففي تقرير صادر عن منظمة الاونكتاد ، ومن خلال مسح ميداني ودراسة حالات عديدة لبلدان النمر الآسيوية بعدما عصفت بها الأزمة المالية عام 1997 ، والتي تسببت في إلحاق هذه الدول خسائر مالية كبيرة، توصلت أن المشاريع الصغيرة و المتوسطة قادرة على استقطاب قدر غير قليل من الاستثمارات الأجنبية ، وان ترفع حصة بلدانها لاكثر من 10% من الاستثمارات الأجنبية ، وكذلك قابلية هذه المشاريع للدخول في مشاريع مشتركة مع شركاء أجانب (UNCTAD , 1998 99: 8) .

5- قابلية المشاريع الصغيرة و المتوسطة على امتصاص البطالة من خلال توفير فرص عمل لقاعدة عريضة من قوة العمل ، وتطوير وتنمية طاقاتهم ، وبالتالي فإنها مصدر مهم لتكوين الدخل و الثروة و الادخار ، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة معدلات الاستهلاك الكلي و توسيع دورة الإنفاق و الإنتاج و الاستثمار .

6- تساهم هذه المشاريع في توفير سلع وخدمات لفئات المجتمع ، وعلى الأخص أصحاب الدخل المنخفضة ، والذين يسعون للحصول على سلع رخيصة نسبياً تتوافق مع قدراتهم الشرائية .

وقد لعبت المشاريع الصغيرة و المتوسطة دوراً مهماً سواء في البلدان المتقدمة أو البلدان النامية ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يوجد أكثر من 24 مليون مشروع صغير والذي يولد (52%) من فرص العمل لدى القطاع الخاص ، وكذلك أكثر من نصف الدخل القومي ، وتعتبر هذه المشاريع المصدر الرئيس لتوليد فرص العمل الجديدة ، وتوفر لـ (67%) من العاملين فرص التدريب الأولى لهم ، وقد أكدت دراسة بهذا الشأن انه من ضمن الوظائف الجديدة البالغ عددها 29 مليون وظيفة ، جرى إيجادها في الولايات المتحدة في الفترة (1979-1995) فان (75%) منها تقريباً قد أوجدت من قبل (10%) من المشاريع الصغيرة . كما تساهم هذه المشاريع بحوالي (80%) من كل الإبداعات و الابتكارات الجديدة في السوق الأمريكي . (Thorston , 2003 : 22)

أما في الاتحاد الأوروبي وحسب بيانات عام 2005 هناك ما بين (8-12) مليون مشروع صغير و متوسط ، وهي تمثل حوالي (99%) من مجموع المشاريع . وان نصف الوظائف الجديدة في الاتحاد قد أوجدت من قبل أقل من (5%) من المشاريع الصغيرة و المتوسطة التي تعمل في مجال التقنية المتطورة . أما في اليابان فتشير البيانات إلى ان هذه المشاريع تخلق حوالي (81%) من مجموع الوظائف في البلد . (الأسرج , 2006 : 28)

اما بالنسبة للبلدان العربية ، ففي مصر تشكل المشاريع الصغيرة و المتوسطة حوالي (99%) من جملة المؤسسات الاقتصادية الخاصة غير الزراعية ، ويساهم بحوالي (80%) من إجمالي القيمة المضافة التي ينتجها القطاع الخاص ، ويعمل في هذه المشاريع حوالي ثلثي القوة العاملة ، وثلاثة أرباع العاملين في الوظائف الخاصة خارج القطاع الزراعي (صقر ، 2004: 23) ، و في لبنان تشكل هذه المشاريع أكثر من (95%) من إجمالي المشاريع ، وتساهم بنحو (90%) من الوظائف ، وفي اليمن قدرت مساهمة المشاريع الصغيرة و المتوسطة بنحو (96%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وحوالي (77%) في الجزائر ، و (25%) في السعودية ، و (40%) في مصر (وزارة المالية ، 2004: 3) . وفي مجلس التعاون الخليجي وحسب بيانات عام 2006 فان هناك نحو (8955) مؤسسة صناعية صغيرة و متوسطة ، وهي تساهم بتوظيف (5.1%) من قوة العمل . (بنك دبي الوطني ، 2007: 4) .

المبحث الثاني

التجارب الدولية في مجال الاهتمام بالمشاريع الصغيرة و المتوسطة و الدروس المستفادة منها

أولاً : التجربة الأمريكية و الأوروبية

شهدت بلدان عديدة سواء منها المتقدمة أو النامية ، تجارب مختلفة من الاهتمام بالمشاريع الصغيرة و المتوسطة ، ففي البلدان المتقدمة يلاحظ بان المشاريع الصغيرة و المتوسطة حضت بالأولوية ضمن مختلف الاستراتيجيات ، وقد تجاوزت هذه المشروعات الكثير من صعوبات تنميتها و تطورها وذلك للمرونة المتاحة لها بالحصول على التمويل من عدة مصادر ، وذلك بفضل تنوع الخدمات التمويلية المتاحة بالسوق التمويلية و ابتكار تقنيات حديثة على مستوى البنوك بما يمكنها من التحكم في المخاطر و التكاليف ومن ثم التوجه نحو خدمة هذه المشاريع. وفي البلدان المتقدمة ظهر ما يسمى بـ (رأس المال المخاطر) كبديل تمويلي مستحدث لنظام التمويل التقليدي ، وهذا النوع من التمويل عبارة عن أسلوب أو تقنية لتمويل المشاريع الاستثمارية بوساطة شركات تدعى بشركات رأس المال المخاطر ، وهذه التقنية لا تقوم على تقديم النقد فقط كما هو الحال في التمويل المصرفي ، بل تقوم على أساس المشاركة ، حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع من دون ضمان العائد ولا مبلغه ، وبذلك فهو يخاطر بأمواله ، ولهذا نرى بأننا تساعد أكثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجديدة التي تواجه صعوبات في مجال التمويل ، فالمخاطر المستثمر يتحمل كلياً أو جزئياً الخسارة في حالة فشل المشروع الممول ، ومن أجل تخفيف المخاطر فانه لا يكتفي بتقديم النقد فحسب بل يساهم في إدارة المؤسسة بما يحقق تطورها و

نجاحها . (السعيد و 2006 ، 14) ، وتنسب نشأة رأس المال المخاطر إلى (Doriot) الذي انشأ عام 1946 في أمريكا أول مؤسسة متخصصة في رأس المال المخاطر في العالم و التي تخصصت في تمويل الشركات الإلكترونية الحديثة ، وفي أوروبا تم تأسيس (الجمعية الأوروبية لرأس المال المخاطر) في بروكسل عام 1983 (السعيد و 2006 ، 15) . ومن خلال التجربة الأمريكية في هذا المجال يتضح الدور الكبير لهذه المؤسسات فقد حققت إنجازات كبيرة ، فمن خلال دراسة شملت (500) مشروع ، يتبين تفوق المشاريع الممولة من خلال رأس المال المخاطر على المشاريع الممولة ذاتيا ، وكما يتبين من الجدول (1) ، وكذلك الحال في التجربة الفرنسية التي لعبت فيها هذه المؤسسات دورا كبيرا في تهيئة الأموال اللازمة لانطلاق وتطوير وتوسيع المئات من المشاريع الصغيرة و المتوسطة ، و النتائج التي توصل إليها الدراسات الميدانية تبين تفوقا للمشروعات الممولة من قبل رأس المال المخاطر على المشروعات الممولة بطرق أخرى في أوجه المقارنة المختلفة وكما يتبين من الجدول (2) .

جدول (1)

مقارنة بين المشروعات الممولة برأس المال المخاطر والمشروعات الممولة ذاتيا في الولايات المتحدة الأمريكية

أوجه المقارنة	المشروعات الممولة برأس المال المخاطر	المشروعات الممولة ذاتيا
خلق عمالة كفئة	59 %	59 - %
العمالة المنشأة سنويا (%)	25 %	3 - %
نفقات البحث و التطوير بالنسبة للشخص الواحد (بالدولار)	16000	8000
معدل الاستثمارات السنوية (%)	35 %	9 %
معدل الإنتاجية السنوية (%)	12 %	5 %

المصدر : د. عبد الباسط وفاء ، رأس المال المخاطر ودورها في تدعيم الشركات الناشئة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2001 ، ص 112 .

ومن التجربة الأمريكية و الأوروبية ايضا يمكن الاستفادة من فكرة حاضنات المشاريع الصغيرة وهي إحدى الأفكار التي تساعد المنشآت الصغيرة و المتوسطة في بدايتها الأولى، و الحاضنات عبارة عن منظومة متكاملة تعتبر كل مشروع كأنه وليد يحتاج إلى الرعاية الفائقة و الاهتمام الشامل ،فهذه الحضانة تضمن المشروع منذ مولده لتحميه من المخاطر التي تحيط به وتمده بطاقة الاستمرارية، وتدفع به تدريجيا بعد ذلك ليصبح قويا و قادرا على النماء ومؤهلا للمستقبل ومزودا بفعاليات واليات النجاح ، وتبدأ هذه الحاضنات بتعريف المشاريع الراغبة في الحصول على قروض بشروط و إجراءات الحصول عليها ، و توفير المساعدات الفنية من خلال توفير الدراسات والمعلومات حول نوعية المشاريع القائمة وفرص الاستثمار في المشروعات الجديدة ، و إعداد نماذج لدراسات الجدوى . (بنك دبي الوطني و 2007 : 6) .

الجدول (2)

مقارنة بين المشاريع الممولة برأس المال المخاطر و المشاريع الممولة ذاتيا في فرنسا

المشروعات الممولة ذاتيا	المشروعات الممولة برأس المال المخاطر	اوجه المقارنة
5.3 %	34 %	تطوير رقم الأعمال (%)
12 %	67.8 %	تطور حجم الصادرات (%)
4- %	51.3 %	تطور حجم الاستثمار (%)
4.3- %	19.9 %	تطور حجم العمالة (%)
3.5- %	5.4 %	تطور معدل الإيرادات المتوسطة (%)

المصدر : د. عبد الباسط وفاء ، رأس المال المخاطر ودورها في تدعيم الشركات الناشئة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2001 ، ص 116 .

ثانيا : التجربة اليابانية

ومن التجارب الغنية في هذا المجال أيضا التجربة اليابانية والتي بنت نهضتها الصناعية معتمدة بالدرجة الأولى على المشروعات الصغيرة حيث ان المشروعات الكبيرة والعلاقة القائمة حاليا ما هي ألا تجميع لانتاج الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تكاملت أفقيا وراسيا وأماميا وخلفيا مكونة فيما بينها تلك المشروعات الصناعية العملاقة ، وكانت أول خطوة لتشجيع تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اليابان إقرار قانون اعتبر بمثابة دستور لهذه المشاريع والمسمى القانون الأساسي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (Small and medium enterprise basic law) حيث شدد هذا القانون على ضرورة القضاء على كافة العقبات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تذليلها ومحاولة ردم الفجوة (Rectify the Gap) في الإنتاجية بين هذه المشاريع والمشاريع الكبيرة كما نظم القانون الإعفاءات من الضرائب و الرسوم ووضع القواعد و النظم التي تقوم الحكومة اليابانية بموجبه بتشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وذلك بتوفير الإمكانات لرفع مستوى التكنولوجيا المستخدمة في هذه المشروعات ومعاونتها على تسويق منتجاتها وتشجيع المشروعات الكبيرة على التكامل معها وتحديث ما لديها من آلات ومعدات وتنظيم العلاقة بين أصحاب المشروعات والعمال ، كما ان المنشآت الصغيرة والمتوسطة تعمل من خلال أطر مؤسسية تقدم لها التراخيص وتمدها بالمساعدات الفنية والخبرة الاستشارية والتمويلية وذلك من خلال وكالة المنشآت الصغيرة والمتوسطة التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة (METI) وهي الجهة المسؤولة عن تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في اليابان . ومن أهم السياسات المالية والاقتصادية الموجهة لتشجيع وتنمية وتطوير قطاع هذه المشروعات في اليابان هي سياسات حماية هذه المشاريع من الإفلاس وسياسات إعفاءها من الضرائب وسياسات التدريب والتمويل ، فسياسة الحماية من الإفلاس هي إحدى السياسات الهامة الموجهة لتشجيع وتنمية المنشآت الصغيرة ، حيث تقوم بتطبيق هذه السياسة مجموعة من المؤسسات المالية والتأمينية ، ويمكن للمشروع الصغير الانضمام لهذه الخدمة عن طريق مساهمته بقسط تأميني يدفع شهريا وتقوم بموجبه هيئة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة اليابانية (JASMEC) بسداد ديون المشروع الصغير المتعثر ، حتى لا يكون إفلاس المشروع سببا في إفلاس مشاريع أخرى . أما سياسة الإعفاء من الضرائب فقد اتخذت الدولة إجراءات متعددة لتشجيع هذه المشاريع منها الإعفاء من ضريبة العمل ، والإعفاء من ضريبة العقارات ، وتخفيض الضريبة على الدخل ، وتخفيض الضرائب على الأرباح غير الموزعة ، وخلق نظام ضريبي يشجع على إقامة الصناعات الصغيرة في المناطق النائية . أما في مجال التدريب فقد أعدت الدولة برامج تدريبية خاصة بهذه المشاريع يقوم بها معهد متخصص يقوم بتنظيم دورات متخصصة لمدراء المشاريع ، إضافة إلى دورات فنية لرفع مستوى العاملين في تلك المشاريع ، ومن ناحية التسويق تقوم الدولة بإقامة المعارض الدولية المختلفة لمنتجات هذه المشاريع ومساعدتها في الحصول على التكنولوجيا المتطورة ، وإجراء المفاوضات نيابة عنها في إبرام اتفاقيات التصدير والاستيراد ، وكذلك تقوم الدولة بنشر خططها وبشكل دوري بشأن مشترياتها من منتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، في حين يلزم القانون الياباني جميع المنظمات الحكومية وشبه الحكومية بإتاحة الفرصة لهذه المشاريع للحصول على العقود الحكومية . (العطية ، 2002 : 42) .

ثالثا : التجربة الهندية

تعتبر تجربة الهند غنية في مسألة الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة ، حيث يوجد فيها اكثر من ثلاثة ملايين مشروع صغير ومتوسط والتي تنتج حوالي (35 %) من حجم المنتجات الهندية ، ويعمل فيها اكثر من (17) مليون عامل . وقد تميزت هذه التجربة بتنوع أشكال الدعم الحكومي لهذه المشاريع ، فالدولة تقوم بالأشراف والمتابعة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال جهاز خاص يدعى (جهاز إدارة الصناعات الصغيرة والريفية) ، ويعمل هذا

الجهاز على تبني وجهة نظر أصحاب هذه المشاريع ومعالجة المعوقات التي تجابههم ، وملائمة القوانين لصالحهم ، وصياغة السياسات الخاصة بهذه المشاريع بما يؤمن الارتقاء بمنتجاتها وتذليل العقبات التي تواجهها ، وقد اتخذ الدعم الحكومي أوجه مختلفة نورد منها ما يأتي :- (السعدي ، 2002 : 18)

1- إصدار الدولة قرارات تمنح الحماية اللازمة لمنتجات المشروعات الصغيرة و المتوسطة أمام المنتجات المماثلة المنافسة سواء كانت أجنبية المنشأ أو تلك التي تنتجها المشاريع الكبيرة المحلية ، وفي هذا الصدد أصدرت الدولة قرارات بحماية أكثر من (80) سلعة تقوم بإنتاجها المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وبالتالي فقد ضمنت الدولة الحماية والاستقرار اللازمة لهذه المشاريع .

2- سمحت الدولة لهذه المشاريع بالحصول على قروض ائتمان بشروط تفضيلية و آجال مختلفة وبنسب فائدة منخفضة للغاية ، وبالتالي فإن هذه المشاريع لا تلاقي صعوبة كبيرة في توفير السيولة اللازمة التي تحتاجها لتمويل الانطلاق ومن ثم التوسع في المراحل اللاحقة .

3- تساهم الدولة في تهيئة وبناء البنية الأساسية التي تحتاجها هذه المشاريع من خلال إقامة مراكز حكومية لتدريب وتأهيل العاملين والمساهمة في تطوير المهارات الإدارية و التكنولوجية ، وكذلك توفير قاعدة بيانات متكاملة لهذه المشاريع ، إضافة إلى بناء الدولة لمجمعات صناعية متكاملة من حيث احتوائها على الطرق و البنوك و المواد الخام و منافذ التسويق و الخدمات التكنولوجية ، إضافة إلى شبكات توزيع المياه ومعامل مراقبة الصرف و التلوث ، وكل هذه المجمعات مهيأة للمشروعات الصغيرة و المتوسطة لاستثمارها وبيدلات إيجار منخفضة .

4- المساهمة بخلق الروابط الأمامية و الخلفية للاقتصاد الوطني من خلال إلزام المشاريع الكبيرة بالاعتماد على منتجات المشروعات الصغيرة و المتوسطة ، وعدم السماح باستيراد المنتجات المماثلة من الخارج لضمان توفير سوق لمنتجات هذه المشاريع ، وتوفيراً للعملة الأجنبية ، وخلق نوع من التكامل للاقتصاد الوطني .

المبحث الثالث

واقع المشاريع الصغيرة و المتوسطة في العراق وسبل الارتقاء بها

أولاً : واقع المشاريع الصغيرة و المتوسطة في القطر

يعرف الجهاز المركزي للإحصاء في العراق وابتداءاً من عام 1983 المشاريع الصغيرة بأنها تلك المشاريع التي يعمل فيها (1- 9) عامل وقيمة المكنان و المعدات فيها اقل من مائة ألف دينار ، في حين تعرف المشاريع المتوسطة بتلك المشاريع التي يعمل فيها (10- 29) عامل وقيمة المكنان و المعدات فيها أكثر من مائة ألف دينار ، ويتضح من التعريف انه لا يستجيب للواقع الجديد الذي استجد من جهة قيمة المكنان و المعدات في هذه المشاريع . وقد قام الجهاز المركزي للإحصاء بأول مسح لهذه المشاريع عام 1970 ، ثم قام بالمشح الثاني عام 1983 ، ومسحاً ثالثاً عام 2000 ، وقد تأثرت أعداد هذه المشاريع ومساهماتها تبعاً للظروف الاقتصادية التي مرت بالعراق والتي تأثرت بفعل الحروب و فرض الحصار الاقتصادي خلال فترات المسوحات أعلاه ، حيث يتبين من الجدول (3) أن أعداد المشاريع كانت في تذبذب أثناء فترات الحصار الاقتصادي حيث انحسار النشاط الاقتصادي في ظل تلك الظروف ، وكذلك الصعوبات التي خلفتها حالة الحروب ، وكذلك يتبين الارتفاع الكبير في نسبة المشاريع الصغيرة إلى المشاريع المتوسطة . أما بالنسبة لتوطن هذه المشاريع فإن البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء لعام 2001 تبين أن توطن هذه المشاريع تركّز على وجه الخصوص في بغداد و محافظتي نينوى و البصرة ، فقد بلغ عدد المشاريع الصغيرة في بغداد (21048) مشروعاً و بنسبة أكثر من (27 %) من مجموع المشاريع الصغيرة في القطر ، في حين بلغ عدد المشاريع المتوسطة فيها (65) مشروعاً و بنسبة (42 %) من مجموع المشاريع المتوسطة ، أما في محافظتي نينوى و البصرة فقد شكلت المشاريع الصغيرة نسبة (11 %) ، (8 %) من مجموع المشاريع الصغيرة على التوالي ، في حين كانت نسبة

الجدول (3)

عدد المشاريع الصغيرة و المتوسطة في العراق للفترة (1988- 2005)

السنة	المشاريع الصغيرة	المشاريع المتوسطة	الصغيرة/ المجموع
1988	39460	280	99.3
1989	53278	414	99.2
1990	46419	341	99.3
1991	40398	221	99.4
1992	25899	217	99.1
1993	31769	182	99.4
1994	26432	193	99.2
1995	30948	125	99.5
1996	31439	125	99.6
1997	31040	139	99.5

99.3	163	25136	1998
99.4	171	29467	1999
99.7	156	77167	2000
99.7	142	69090	2001
-----	80	-----	2002
99.5	79	17929	2003
99.4	92	17599	2004
99.2	76	10088	2005

المصدر : وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية (2005-2006) ، الجدول (4/7) ، والجدول (4/11) .
المشاريع المتوسطة فيهما (5 %) ، (10 %) على التوالي . (الجهاز المركزي للإحصاء ، 2006 : الجدول 8/4) .
بعد عام 2003 توقفت الكثير من المشاريع الصغيرة و المتوسطة نتيجة الظروف الأمنية الصعبة التي مرت على القطر من جهة ، وعوامل عديدة من جهة أخرى مثل سياسة الباب المفتوح والتي تسببت في عدم قدرة منتجات هذه المشاريع من منافسة أسعار مثيلاتها الأجنبية ، وكذلك زيادة الضرائب على دخول أصحاب هذه المشاريع ،

الجدول (4) *

عدد المشاريع الصغيرة و المتوسطة في العراق حسب الصناعة

نوع الصناعة	عدد المشاريع الصغيرة لعام (2001)	عدد المشاريع المتوسطة لعام (2005)
التعدين والاستخراج	28	1
المواد الغذائية	6042	41
المنسوجات	1238	1
خياطة الملابس الجاهزة	5043	1
الجلود و منتجاتها	498	2
منتجات الخشب و الأثاث	48	2
المنتجات الورقية و الطباعة	420	0
صناعة المنتجات الكيماوية	829	9
منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	1333	7
المنتجات المعدنية الأساسية	109	2
المنتجات المعدنية عدا المكنان	8870	4
صناعة وتصلح المكنان	105	2
صناعة وتصلح اللوازم الكهربائية	24	1
صناعة وتصلح وسائط النقل	58	3
صناعات متفرقة	5595	-
خدمات صناعية	38950	-
المجموع **	69090	76

المصدر : وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية (2005-2006) ، الجدول (12/4) ، والجدول (4/9) .

* الاختلاف في السنوات ناجم عن عدم توفر البيانات الرسمية عن المشاريع الصغيرة لما بعد عام 2001 .

** هناك اعداد كبيرة من المشاريع الصغيرة لم يتم تثبيتها ضمن بيانات الجهاز المركزي للإحصاء ويدخل نشاطها ضمن ما يسمى بالاقتصاد غير المنظم.

في حين تم إلغاء الرسوم الجمركية عن السلع المستوردة ، ناهيك عن الخلل المستديم في الطاقة الكهربائية والتي هي عصب حيوي في ديمومة العمل و الإنتاج لاغلب هذه المشاريع ، وتوضح البيانات الرسمية ان توجه المشاريع الصغيرة و المتوسطة الصناعية في العراق يتركز نشاطها بصورة أساسية في الأنشطة المتعلقة بالمواد الغذائية وخياطة الملابس الجاهزة و تقديم الخدمات الصناعية وغيرها من الأنشطة الأخرى ، وكما يتضح ذلك في الجدول (4) ، في حين ان الأنشطة المتعلقة بالصناعة التحويلية تنسم بالضعف الشديد و عدم الأهمية النسبية ، علما أن هذا القطاع يعاني من اختلالات بنيوية على مستوى القطر عموما ، ويمكن ان تتم دراسة تشجيع المشاريع للولوج في هذا النشاط لكونه أحد المؤشرات

الاقتصادية النوعية المهمة والتي تساهم بشكل مهم في تطور البلدان وضمن خطة شاملة لتحقيق الترابط المطلوب بين مساهمة المشاريع الصغيرة و المتوسطة و المشاريع الكبيرة التابعة منها للقطاع العام أو الخاص .

ثانيا : سبل الارتقاء بالمشاريع الصغيرة و المتوسطة في العراق

من المعلوم ان العراق يمتلك موارد مالية ومادية وبشرية هائلة ، وبما ان التوجه العام الحالي يؤشر لمرحلة تحول اقتصادي نحو الاقتصاد الحر و الذي يقوم أساسا على المشروع الخاص ، وبما ان كل دولة تهدف إلى تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة لذا فان مشاركة القطاع الخاص وتفعيل دوره اصبح مطلباً أساسياً و ضروريا باعتباره نهجا تنمويا مستهدفا ، ولكي تتحقق التنمية المتوازنة في البلد فلا بد من أن يتوازن معدل تنمية المشاريع القائمة وما ينتج عنها من فرص وظيفية جديدة مع معدل النمو السكاني وما ينتج عنه من دخول أفواج كبيرة إلى سوق العمل ، وكذلك لابد من تشكيل تحالف استراتيجي بين الدولة و القطاع الخاص وبما يضمن أن يأخذ هذا القطاع دوره بشكل فاعل في النشاط الاقتصادي حتى لا ترتبط نشاطاته بالظروف المالية للدولة والتي كما هو معلوم في حالة العراق تتأثر بشدة بأسعار النفط العالمي كمورد مالي رئيس للبلد ، لذا فان مسألة الاهتمام الجدي بتفعيل دور المشاريع الصغيرة و المتوسطة وإبراز أهميتها في المرحلة الحالية يكتسب أهمية خاصة وملحة للقطر لما لها من آثار إيجابية من جهة إعادة الحياة إلى النشاط الاقتصادي المعطل في اغلب مفاصله واحتواء الآثار الاجتماعية السيئة الناجمة عن ارتفاع معدلات البطالة في المجتمع ، وعليه فانه وفي ظل هذه التحديات لابد من إيجاد إطار مؤسسي يستوعب صعوبات وتعقيدات وقوانين الفترة الحالية ، ومن ضمنها النمط الاجتماعي السائد في العراق الذي يغلب عليه تفضيل العمل في المؤسسات الحكومية والذي سيسهم في حالة عدم تغييره إلى زيادة الضغط على تلك الوظائف وبالنتيجة سيساهم في قتل كل عمل إبداعي كامن في طاقات عشرات الآلاف من العاطلين وعلى الخصوص من خريجي الجامعات والمعاهد العراقية ، إضافة إلى استمرار النزيف المستمر لأصحاب الكفاءات و المهارات من العراقيين المهاجرين للخارج والذي يمثل بحد ذاته هدرا فادحا للثروات ويقفل بشكل كبير من فرص التطور وستكون له عواقب مستقبلية وخيمة إذا لم تسطع الجهات المسؤولة إيقافه أو الحد منه .

وعلى الرغم من ورود نصوص صريحة حول تشجيع إقامة المشاريع الصغيرة و المتوسطة في العراق ضمن استراتيجية التنمية الوطنية للسنوات (2005-2007) و الصادرة عن وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي / الهيئة الاستراتيجية العراقية ، إلا ان مسألة تطبيق النصوص تلك على ارض الواقع تحتاج إلى اعتماد آليات فعالة مستوحاة من الخصوصية العراقية من جهة ومدعومة بعدد من الآليات التي ثبت نجاحها في بعض التجارب الغنية لبعض البلدان الأجنبية من جهة أخرى ولكن بعد تطويعها بما يلائم الوضع الاقتصادي القائم في العراق . ويمكن التطرق إلى بعض المقترحات التي تساهم في البناء السليم لهذه المشاريع والارتقاء بها و كالآتي :-

1- وضع خطة وطنية طويلة الأجل لتنمية المشاريع الصغيرة و المتوسطة في العراق بما يحقق تكاملها وتحقيق الترابط فيما بينها وبين المشاريع الكبيرة في الإطار الأشمل وبما يتناسب مع التوجه العام للسياسة الاقتصادية الكلية ، و العمل على إجراء مسوحات على كافة القطاعات الاقتصادية في القطر من خلال منظمات متخصصة لتحديد افضل الفرص المتاحة لتنمية هذه المشاريع .

2- محاولة صياغة قانون خاص بهذه المشاريع يكون بمثابة الغطاء التنظيمي و القانوني، والدستور الذي تهدي به ، بحيث يضمن لهذه المشاريع تخطي كافة العقبات التي تواجهها ، وتوفر لها الحماية اللازمة من شركاء المستغلين ، وتنظيم هيكل البنية المؤسسية الراعية لهذه المشاريع بما يسمح لها بتمثيلها لهذه المشاريع بفاعلية وإشراك الرواد في عملية صنع القرار حتى تتمخض العملية في النهاية في شكل نظام مؤسسي متكامل وشفاف .

3- إنشاء مؤسسة مالية خاصة بتمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة والتي يمكن أن تكون مرتبطة بالبنك المركزي العراقي كخطوة أولى مهمتها توفير التمويل الميسر للمشاريع لغرض تخطي عقبة التمويل لحين تعزيز القدرة التنافسية للمشروع ، والانتقال في المراحل اللاحقة إلى تشجيع المصارف الخاصة بتمويل هذه المشاريع وبأسعار فائدة مدعومة ، على أن تتم مراجعة التشريعات الضريبية بما يسهم في رفع ربحية هذه المصارف من خلال الاعتراف بالمخصصات المكونة لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها ، وأيضاً من خلال تقليص نسبة احتياطي هذه المصارف لدى البنك المركزي العراقي بما يعادل نسبة القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة و المتوسطة . وفي مجال التمويل أيضاً يمكن إقرار تشريعات مناسبة تساهم في تسهيل تأسيس الشركات الوطنية لرأس المال المخاطر ، وتساهم في نفس الوقت على اجتذاب مؤسسات ومستثمري رأس المال المخاطر الأجنبي إلى القطر .

4- قيام الدولة باستيراد التكنولوجيا المتقدمة وبما يتلائم مع البيئة الصناعية العراقية ، وكذلك دعم أنشطة البحوث و التطوير التكنولوجي من خلال إدانة العلاقة بين المؤسسات الحكومية المختصة و الجهة الراعية لهذه المشاريع من خلال أنشطة نقل التكنولوجيا (Tachonology Transfer) وتقديم الاستشارات وخدمات التدريب من خلال عقد مشروعات تعاون مشتركة مع الهيئات الدولية المعنية بتطوير و رعاية هذه المشاريع .

5- الاستفادة من التجارب الدولية في مجال التوسع في إنشاء التجمعات الصناعية باعتبارها طريقة فعالة لاقتسام المعرفة الضمنية (Tacit Spillover) بين المشاريع ، و الاستفادة من أنشطة الابتكار ومراكز المعرفة مثل المؤسسات البحثية و الجامعات ، حيث يمكن للدولة مساندة مثل هذه التجمعات وتهيئة كافة المستلزمات وعلى الأخص إقامة البنية التحتية الأساسية لهذه المجمعات . وفي الإطار نفسه يمكن الاستفادة من تجربة الحاضنات من خلال قيام الدولة بالتوسع في إنشاء

الحاضنات لمدد محدودة ، حيث تتم مساعدة المشاريع إلى أن تنتهي للخروج من الحاضنة بعدما تكتسب الخبرة والكفاءة اللازمة وبالتالي تنتقل إلى المواقع الخاصة بها والتي تحددها حسب ما يتوافق مع مصالحها .

6- إقامة مراكز لتأهيل الإدارة الناجحة لقيادة المشاريع وذلك عن طريق إقامة دورات التدريب و التأهيل المتكامل ووضع برامج خاصة لهذه المشاريع في مراكز التدريب لمعاونتها على تطوير نظم الإنتاج و الإدارة و التسويق .

7- تأسيس مركز عراقي للبحث و التخطيط و المعلومات و الإحصاء ، يقوم بتقديم الاستشارات الإدارية و الفنية ، وإجراء البحوث و الدراسات عن السوق المحلية و الخارجية .

8- إنشاء مركز وطني عراقي للأعلام الاقتصادي ، ويقوم المركز ببث البرامج الخاصة من خلال الوسائل المرئية و المسموعة و الشبكة العنكبوتية تساهم في توفير أدق المعلومات لأصحاب هذه المشاريع في كافة أوجه النشاط الاقتصادي و توفير الخدمات الإعلامية المطلوبة لهم .

الاستنتاجات و التوصيات

الاستنتاجات :

يمكن تلخيص أهم ما توصل إليه البحث من استنتاجات على النحو الآتي :

1- ان النظرة إلى المشاريع الصغيرة و المتوسطة مرت بمرحلة عديدة من خلال تطور الفكر الاقتصادي ، فالمرحلة المبكرة قد أهملت دراسة هذه المشاريع ، ولم يبرز الاهتمام بها إلا مع بداية السبعينات من القرن الماضي ، حيث أصبح الموضوع مثار اهتمام الباحثين و المؤسسات الدولية المختصة والمجلات الأكاديمية في أرجاء مختلفة من العالم .

2- لم يتم الاتفاق على تعريف موحد للمشاريع الصغيرة و المتوسطة نظرا لاختلاف المعايير المستخدمة في التعريف ، و التباين في الإمكانيات الاقتصادية بين بلدان العالم المختلفة .

3- توصلت الأبحاث العلمية إلى الأهمية الكبيرة للمشاريع الصغيرة و المتوسطة ، فقد أثبتت الدراسات المختلفة أن هذه المشاريع ساهمت في صنع اقتصادات دول كبرى ، وحلت مشاكل مجتمعات ، وساهمت بتنمية بلدان كثيرة .

4- هناك تجارب ناجحة في بلدان متقدمة وأخرى متسارعة النمو وكذلك في بلدان نامية طبقت آليات غير تقليدية في مجال رعايتها للمشاريع الصغيرة و المتوسطة أثبتت تلك الآليات نجاحات مهمة في التطبيق ، ويمكن للبلدان الأخرى الاستفادة منها بعد تطويعها بما يلائم ظروفها و إمكانياتها الاقتصادية .

5- هناك تراجع كبير في أعداد المشاريع الصغيرة و المتوسطة في العراق بسبب الظروف الصعبة التي مرت على القطر ، وهناك مشاكل جدية تجابه المشاريع التي استمرت بالعمل نتيجة لمحدودية الدعم لها ، إضافة لتأثرها ببعض السياسات مثل سياسة الباب المفتوح و التي أثرت سلبا على القدرة التنافسية لهذه المشاريع .

التوصيات :

1- لا بد أن تتبنى الدولة خطة شاملة طويلة الأجل للنهوض بواقع المشاريع الصغيرة و المتوسطة من خلال سياسات و قوانين و لوائح تمنح امتيازات و إعفاءات لهذه المشاريع بما يساهم بإقامة المزيد منها ، وتنشيط وتوسيع المشاريع القائمة فعلا .

2- إجراء مسوحات على مستوى القطر تشمل جميع المحافظات ومن قبل هيئات متخصصة لبيان حجم البطالة ، ومدى توفر الكفاءات و المهارات اللازمة ، ومن ثم دراسة حاجات السوق الداخلية للمشروعات من حيث النوعية والكم والسلع التي ستنتجها ، مع ضمان كيفية تحقيق الترابطات بين المشاريع المقترحة .

3- العمل على إنشاء هيئة وطنية لتنمية المهارات و القدرات البشرية و المعرفية و التقنية ، تكون مهمتها تهيئة الكوادر اللازمة من العاطلين للعمل في هذه المشاريع وبما يؤمن لهم مواجهة التغييرات الهيكلية والتحولت التي طرأت في المجالات الإدارية و الفنية .

4- استحداث جهة متخصصة لرعاية المشاريع الصغيرة و المتوسطة وتنميتها ترتبط مباشرة بمجلس الوزراء وتستند في وضع برامجها على دراسات دقيقة حول المشكلات التي تواجه و تعيق إقامة ونمو هذه المشاريع ، و التنسيق مع الوزارات و الجهات ذات العلاقة لإيجاد أفضل السبل الكفيلة لإزالة هذه المعوقات و حلها .

5- محاولة الاستفادة من تجارب وخبرات الدول التي تعتبر تجاربها ناجحة و رائدة في مجال الاهتمام بالمشاريع الصغيرة و المتوسطة من خلال استقدام الخبراء في هذا المجال لدراسة الآليات المستخدمة في تجاربهم ، ومدى إمكانية تطبيق تلك الآليات في البرنامج الوطني العراقي .

المصادر:

أولا: المصادر العربية

- 1- أبو سنيت ، فؤاد ، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد 232 ، يناير ، 2007 .
- 2- البنك الأهلي المصري ، المنشآت الصغيرة و المتناهية الصغر في ظل القانون رقم 141 ، النشرة الاقتصادية ، العدد الرابع ، المجلد 57 ، القاهرة ، 2005 .
- 3- السعيد ، د. بريش ، رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات ، جامعة باجي مختار ، غنابة ، الجزائر ، 2006 .

- 4- السعدي ، د. احمد ، دور ومكانة الصناعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الأردن ، 2004 .
 - 5- الأسرج ، حسين عبد المطلب ، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد 229 ، القاهرة ، 2006 .
 - 6- العطية ، د. ماجدة ، إدارة المشروعات الصغيرة ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الأردن ، 2002 .
 - 7- المهدي ، د.عالية عبد المنعم ، جمع الصناعات الصغيرة بمدينة العاشر من رمضان ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 13 ، 1988 .
 - 8- بنك دبي الوطني ، النشرة الاقتصادية ، العدد 3 ، الإمارات العربية ، 2007 .
 - 9- شيجا ، مازن ، تعزيز القدرة التنافسية للصناعات الصغيرة و المتوسطة في دول مجلس التعاون العربي لدول الخليج العربية ، افاق اقتصادية ، المجلد 22 ، العدد 88 ، 2001 .
 - 10- صقر، محمد فتحي ، واقع المشروعات الصغيرة و المتوسطة و أهميتها الاقتصادية ، ندوة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي ، الإشكاليات و آفاق التنمية ، القاهرة ، مصر، 2004 .
 - 11- وزارة المالية المصرية ، تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة و المتوسطة في مصر ، مصر ، نوفمبر ، 2004 .
 - 12- وفاء ، د.عبد الباسط ، رأس المال المخاطر ، ودورها في تدعيم الشركات الناشئة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2001 .
 - 13- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية (2005- 2006) ، العراق ، 2007 .
- ثانيا : المصادر الأجنبية

- 1.Thorsten, Beek,and Aygagari Meghana , Small and Medium Enterprises Across The Global : aNew Database , World Bank Policy Research , Working Paper 3127,2003.
2. UNCTAD, The Handbook on FDI , Lessons Learnt from Asia, 1998 .
- 3.Waite,D.,The Economic significance of small firms , Journal of International Economics ,XXI, April,1973.